

قابلية المجتمعات العربية الإسلامية للسوسيولوجيا بين الحاجة والضرورة والفاعلية.

The arab society ability to sociology between need, necessity and effectiveness

دروش فاطمة فضيلة، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، الجزائر

fadrouche@gmail.com

ملخص:

نشأ علم الاجتماع، لتلبية حاجة معرفية واجتماعية مرتبطة أساسا بالتغيرات الناجمة عن الثورة الصناعية والثورة الفرنسية وما أحدثته من تحولات على مستوى البناء الاجتماعي والأدوار الاجتماعية.

وتأسست المدرسة السوسيولوجية الأمريكية لتساهم في فهم وتحليل وحل المشكلات الاجتماعية الناجمة عن التحولات السريعة وعن الديناميكية الاجتماعية الموسومة باختلاف الأعراق والأعراف في الولايات المتحدة الناجمة بدورها

عن حركة الهجرة من مختلف القارات والدول . وفعلا اكتسب علم الاجتماع وعلماء الاجتماع في المجتمعات الغربية مكانة في ترتيب الوظائف والأدوار.

وحاول علماء الاجتماع العرب بدورهم الاقتراب من واقعهم الاجتماعي تارة باستيراد نظريات غربية للتفسير وتارة أخرى محاولين الرجوع إلى الفلسفة الإسلامية لاشتقاق القوانين الاجتماعية، وتارة محاولين مزج الاتجاهين معا. ويبقى علم الاجتماع سواء في جانبه النظري أو التطبيقي ومنذ تأسيسه يحمل ضمنا رؤى وتصورات وردود فعل اجتماعية تميل إلى الايجابية أحيانا وإلى السلبية أحيانا أخرى حسب السياقات الاجتماعية والسياسات المنتهجة من طرف السلطة الحاكمة أو المسيرة لمختلف مؤسسات الدولة. وينصب اهتمامنا في هذا المقام في تحليل السؤال الإشكالي التالي:

هل المجتمعات العربية ببنياتها الاجتماعية وثقافتها مستعدة لتقبل علم الاجتماع بطبيعته النقدية؟

هل هناك طلب وحاجة اجتماعية وسياسية واقتصادية نابعة من المجتمع بمختلف شرائحه، لعلم الاجتماع؟

Abstract.

Sociology grew up, to meet the need of cognitive and social changes associated mainly to the Industrial Revolution, the French Revolution and the transformations wrought by the social construction and social roles level.

The American Sociological school was founded to contribute to the understanding, analyses and solving social problems caused by the rapid changes and social dynamics characterized with different races and customs in the United States, resulting itself from migration movement from different continents and countries. Actually sociology and sociologists gained in Western societies a major place in the order of the functions and roles.

Arab sociologists tried to approach the social reality sometimes by importing Western theories of interpretation and at other times, trying to return to the Islamic philosophy to derive social laws, and sometimes trying to blend both directions.

However sociology, holds implicitly in its theoretical or practical side, views, perceptions and social feedbacks positive or negative depending on the social contexts and policies followed by the governing authority or the government institutions.

Our concern on this article is to analyze the following problematic question:

Are Arab societies with their social and cultural structure ready to accept sociology with its critical nature?

Is there a request or social political and economic need, from different segments of society to the sociology?

أولاً: طبيعة علم الاجتماع وموقعه في مختلف المجتمعات:

مرحلة التأسيس: ولدت السوسيولوجيا، ابنة الحداثة، من الرغبة بفهم الشأن الاجتماعي والتأثير عليه، لقد نمت بشكل مواكب للتطورات الاجتماعية والسياسية والثقافية وهي عن طريق موضوعها بالذات انعكاس لعصرها أكثر من أي علم آخر، انعكاس لقيمه وقلقه وللعلاقات الاجتماعية والمشاكل الاقتصادية والسياسية¹.

لقد تحقق ميلاد علم الاجتماع بعد حصول ثلاث ثورات، سياسية (الثورة الفرنسية)، اقتصادية (الثورة الصناعية)، وفكرية (انتصار العقلانية والعلم والفلسفة الوضعية). كل هذه الانقلابات خلقت الحاجة إلى المعرفة وإلى آليات تحت شكل معرفة منظمة وصارمة، وفي الإطار

العام فان السوسيولوجيا جاءت على مدى تاريخها استجابة لحاجات ومطالب مختلفة :

— فقد جاءت في المقام الأول كوسيلة لتشخيص ولمعالجة عدد من الحالات المرضية وتحسين وضعية بعض أعضاء المجتمع.

— وتجسدت الوظيفة النقدية لعلم الاجتماع في البداية مع كارل ماركس الذي وضع أعماله في خدمة التنديد بالنظام الاجتماعي.

— واعتبرت السوسيولوجيا الوظيفية وخاصة الأمريكية منها منذ بدايتها خبرة اجتماعية، تجنب حدة التوتر في مجتمع ناشئ وديناميكي، يخلق كل يوم، وبرز الطلب على الخبرة الاجتماعية وتشكلت هيئات للأبحاث وبات الطلب على تقارير علماء الاجتماع بشكل متزايد، فالصحة والعمل الاجتماعي والتمدن وإدارة الموارد البشرية والاتصال، كل هذه الوظائف الجديدة تتطلب مؤهلات وكفاءات سوسيولوجية.

ولأن علم الاجتماع، منذ نشأته موزع في العديد من البؤر فهو بذلك ليس علما موحداء، فتاريخه هو تاريخ الأفراد والاستراتيجيات والموروث والمؤسسات. وأيا كانت الحقبة ورغم التنوع في القضايا الكبرى التي يعالجها هذا العلم فإنها تتمحور في الاهتمامات التالية²:

— الرباط الاجتماعي: كيف يتماسك المجتمع؟ كيف يحدث أن لا تغرق المجتمعات البشرية في العنف المعمم أو لا تنفجر إلى زمر صغيرة؟

— الحداثة وطبيعتها: مجتمع الاستهلاك، مجتمع ذي الشبكات.

— الهيمنة والسلطة: لماذا يقبل الناس النظام الاجتماعي، لماذا يتركون أناسا آخرين يمارسون السلطة بدلا عنهم.

— الفعل : ماهي محركات الفعل البشري؟

— بنى المجتمع: ما هو بناء المجتمعات وكيف تنظم؟

— التغيير: كيف تتوصل المجتمعات إلى أن تتغير.

السوسيولوجيا وقضايا المجتمع المعاصر:

كان لزاما على السوسيولوجيا مع التحولات التي عرفتھا المجتمعات المعاصرة أن تعيد تكييف اهتماماتها وقضاياها وعلى هذا الأساس، اقترح ألفن جولدنر في كتابه "الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي" الالتزام بعلم اجتماع الإدارة أو التدبير وأعدده وسيلة لدفع الحالة الراهنة نحو أداء أفضل داخل إطار يستهدف حماية وتقوية النظم الأساسية القائمة في المجتمع وتتمثل الوظيفة المحورية لعلم اجتماع الإدارة في اكتشاف الأساليب الأكثر فعالية والأقل تكلفة لإشباع المتطلبات المحددة للحالة النظامية الراهنة³.

ويستند جولدنر لتفعيل اقتراحه إلى تطور علم الاجتماع حيث يركز على المؤسسات التي ينشط فيها هذا العلم وهما الجامعة والمعهد وتميل المعاهد السوسيولوجية ومعاهد العلم الاجتماعي إلى أن تصبح تنظيمات ذات طبيعة "مقاولات" إلى حد ما، تهتم بفاعلية بتأسيس مشروعات البحث ومن ثم فهي تؤدي دورها بصفقتها وسيطا أو سمسارا بين عديد من الزبائن الذين لهم اهتمامات بالأشكال العديدة لعلم الاجتماع التطبيقي من ناحية ومن ناحية أخرى بكليات الجامعة التي لديها المهارات والاهتمامات لأداء هذه الخدمات⁴، والملاحظ حاليا أن هذا المشروع بات ملموسا في كل دول أوروبا والولايات المتحدة وأصبح علماء الاجتماع يساهمون في حل الأزمات ويتولون إدارة المجتمع عن طريق متابعة مصادر التوتر والتخفيف منها ويتولوا تقديم الحلول للمشكلات التي قد تظهر في المجتمع ويحافظون بذلك على النظم الأساسية القائمة في المجتمع في ظل نوع من الأداء الوظيفي الميسر، وإذا كان مشروع جولدنر كما أفصح عنه مرتبط بالأزمة في العالم الغربي، فإن المجتمعات المعاصرة مهما كانت درجة ديناميكيته وتطورها تشترك في المشكلات المعاصرة. وولنتمس من مقترح جولدنر، أن البحوث السوسيولوجية وجدت لها سوقا تسوق فيها جهودها، فإلى أي مدى تستطيع الدراسات السوسيولوجية المساهمة عمليا في ظل التحولات المعرفية والاجتماعية والاقتصادية الحالية وما هي حدود استخدامها في التخطيط؟

ولقد وجدت بالفعل نماذج اجتماعية، تمكنت من استخدام الدراسات السوسولوجية لحل بعض المعضلات الاجتماعية والاقتصادية والتخطيط الاجتماعي ونذكر منها تلك الدراسات التي أجريت في الهند. ففقد قامت إحدى الدراسات الممتازة التي أجراها ديوب Dube والتي عنوانها بتغيير القرى (india's changing villages) بحصر التغيرات التي تحققت بفضل أحد أوجه النشاط الرئيسية للجنة التخطيط وهو برنامج تنمية المجتمع المحل. وقد أوضح في دراسة تفصيلية أن المستحدثات التكنولوجية كالبذور المحسنة والأسمدة والسلالات الحيوانية المحسنة قد لقيت من الناس قبولا بسرعة وخاصة عندما كانت النتائج تتضح في فترة قصيرة مثل ارتفاع الأسعار النقدية للمحاصيل⁵، وقد عمل التخطيط الشامل في الهند على تشجيع إجراء البحوث الاجتماعية فلعبت لجنة برامج البحوث التابعة للجنة التخطيط الحكومي دورها بشكل مباشر. أما المعهد المركزي لدراسات وبحوث تنمية المجتمع (the central institute of study and research in community development) الذي أنشئ في عام 1958 فقد وجه اهتمامه الأكبر حتى الآن إلى تدريب (بالمعنى الواسع للتدريب) الموظفين الذين يشغلون مراكز قيادة في برامج تنمية المجتمع المحلي وذلك عن طريق البرامج التوجيهية التي يستمر الواحد منها أربعة أسابيع.

وفي بريطانيا، قامت إدارة المسح الاجتماعي الحكومي بإجراء عديد من المسوح لحساب بعض الهيئات الحكومية، كما شجعت إدارة

البحوث العلمية والصناعية إجراء عديد من البحوث الاجتماعية على المشكلات الصناعية وأنشأت وزارة الداخلية قسما للبحوث لإجراء دراسات في ميدان الجريمة والانحراف⁶.

وأنشأ البرلمان الدانماركي في عام 1958 المعهد القومي للبحوث الاجتماعية التطبيقية للاضطلاع ببرنامج مستمر للبحوث في مشكلات الرفاهية الاجتماعية⁷.

ولكن الاتجاه المعاصر لعلم الاجتماع ليس محسورا في إيجاد السوق لبيع المنتج السوسيولوجي والعمل على التدخل في المشاريع التنموية بل هناك اتجاه آخر لا يبحث لاعن التمويل ولا عن من يشتري بضاعته بقدر ما يسعى إلى الكشف والتحديد. ويرى هذا الاتجاه أن مهمة عالم الاجتماع هي النضال من أجل التغيير، ومساعدة الفاعلين على التحرر من ضغوطات النظام الاجتماعي الإلزامي والإكراهي على نشاطهم ومساعدة المجتمعات على الفعل، أي على صنع تاريخها، في غنى عن المصالح والإغراءات الشخصية، يقول ألان تورين في هذا الشأن "أنا مثل الآخرين معجب بمتقفي هذا البلد، عندما يبتكرون ممارسات بحثية جديدة، وعندما يمسون بجوانب خبيثة في حياة المجتمع، لكن إذا لم يكن لنا دور آخر من الأفضل للمرء أن يهاجر عن أن يكون مقلدا ومفسرا، لماذا نكون نحن علماء الاجتماع إذا لم يكن من أجل مساعدة المجتمعات على الفعل، على "صنع تاريخها بدلا من أن ننساق إلى الاغتراب والخضوع واللاوعي"⁸.

و يرصد تورين أنه في كل مرحلة من تطور المجتمع هناك علم يمثل موقعا مركزيا ويكون بالغ التأثير كالاقتصاد في المجتمعات الصناعية والفلسفة السياسية في المجتمعات التجارية قبل الثورة الصناعية أما اليوم فالموقع يمثل علم الاجتماع المعاصر وذلك من كونه أصبح بؤرة الحياة الثقافية المعاصرة كما أصبح دوره ايجابيا في إنتاج المجتمع.

كما يرتبط دوره ارتباطا قويا بروح النضال والتغيير ليس على المستوى المحلي فحسب بل على مستوى العالم وذلك من خلال النضال بغرض الخروج من عالم الصراعات والحروب والرأسمالية والأوهام الراسخة إلى عالم يعترف بالفاعلين الاجتماعيين وإرادتهم في إنتاج وإعادة الإنتاج. يقول ألان تورين "علم الاجتماع الجديد يساهم في أن يتصرف أعضاء المجتمع كفاعلين بقدر الإمكان وأن يتخلص المجتمع نفسه من نظامه وإيديولوجيته وبلاغته عن طريق إبداع نظاما للفعل بواسطتها تصيغ المنظومة الاجتماعية باستمرار نفسها، فهدف علم الاجتماع هو تنشيط المجتمع".

نفس الموقف أعلن عنه أنتوني جينز في مقدمة عمله الضخم "مقدمة نقدية في علم الاجتماع"، "علم الاجتماع لا يمكن أن يظل موضوعا أكاديميا خالصا، هذا إذا كانت الأكاديمية تعني الدراسة العلمية الغير الملزمة والتي تتأى بنفسها عن الناس وتتم داخل جدران القاعات الجامعية المغلقة...إن علم الاجتماع ليس من الموضوعات التي تقدم

ملفوفة بشكل أنيق في ورق الهدايا لا تطالبنا بأكثر من أن ننفذ عنها هذا الغلاف المزركش ونستعملها⁹.

نستشف من هذا العرض المختصر لظروف نشأة علم الاجتماع وقضاياها واهتماماته ورهاناته الحالية والمستقبلية أن هذا العلم يستلزم دولة لها مشروع اجتماعي بحيث تصبح برامج الدولة أكبر عميل وممول وهذا ما وقع ويقع في الولايات المتحدة الأمريكية وفي فرنسا وبريطانيا مثلا، وهنا تصبح المشاريع البحثية شبه مقاولات تؤدي دور الوسيط والمتتبع للمشاريع كما يمكن أن يكون لها دورا فعالا في تأسيس المشاريع وتفعيل وحل الأزمات بكل أشكالها. ومن ناحية أخرى يحتاج هذا العلم إلى الحرية، وإلى قناعات من طرف ممتننيه تدفعهم إلى العمل على التغيير والتنشيط والقدرة على إيجاد البدائل وهذا ما عبر عنه تورين بتنشيط المجتمع. وعليه فقد يكون من الأحسن الحديث عن الفاعلية والتفاعل بين البنى الاجتماعية المختلفة والسوسيولوجيا في بلداننا العربية الإسلامية بدل الحديث عن التقبل والقابلية ويدفعنا ذلك إلى التساؤل التالي: هل علم الاجتماع في بلداننا العربية بباحثيه وطبيعته تكوينه مستعد لتأدية الدور المنوط به؟

ثانيا: علم الاجتماع في البلدان العربية، التأسيس والتكوين والمكانة:
يجمع علماء الاجتماع، أن أية محاولة لإجراء تقويم علمي وموضوعي لعلم الاجتماع في الوطن العربي أو حتى على مستوى أي قطر من أقطاره تتجاوز جهد أي باحث فرد، مهما أوتي من قدرات

التألق النظري والمنهجي. فالمسألة هامة وأبعادها متداخلة ومتشابكة، فيها التأريخ وتتبعه، وفيها التحليل والتفسير وغيرها من المسائل التي تحتاج لفريق متكامل تدعمه الجامعات أو الهيئات العربية. إن فهم أوضاع علم الاجتماع في الوطن العربي في حاجة إلى تحليل تاريخي ومعاصر لهذه الأوضاع وضرورة ربطها بالإطار المجتمعي الذي أحاط بها، ولابد من منطلقات أساسية تقود عمليات التحليل والفهم، يضاف إلى ذلك، ضرورة تحديد مهام علم الاجتماع في كل مرحلة تاريخية يمر بها المجتمع العربي بمختلف أقطاره.

وعن مرحلة التأسيس يقول الدكتور عبد الباسط عبد المعطي: "أسهم الجيل الأول من المشتغلين بالعلم بإرساء دعائمه الرسمية، أي إنشاء أقسام له بالجامعات، واهتموا بإبراز طابع العلم وتميزه عن غيره من العلوم الاجتماعية لكن من منظور العلم الانجلو أمريكي. ويمكن القول أنهم لم يرسو دعائم علم اجتماع نوعي له خصائصه المرتبطة بسياق المجتمع العربي بشموليته وبعض تباينات أجزائه يفي بالمهام القومية والوطنية التي كانت مطروحة حينئذ أي قضايا التحرر والتنمية والوحدة. فالذي حدث هو وجود متخصصين في علم الاجتماع انشغلوا بالتدريس وبالعمل الأكاديمي بالدرجة الأولى، فقد كان هؤلاء الرواد نتاجا لفترة كان فيها الاستعمار مسيطرا، وكانت هناك طبقات مسيطرة ومرتبطة بالاستعمار وكانت معظم فرص الممارسة الديمقراطية معدومة، الأمر الذي أفرز منتجا سوسيولوجيا انعكست عليه في التحليل العام مظاهر

التبعية الاقتصادية والثقافية، هذا فضلا عن تأخر إنشاء أقسام أكاديمية متخصصة لعلم الاجتماع بالجامعات العربية¹⁰.

ولقد كشفت عملية تحليل رسائل الماجستير والدكتوراه المصرية التي بلغ عددها 131 بحثا حتى عام 1974 أن الموضوعات المرتبطة بعلم الاجتماع الصناعي لقيت اهتماما أكثر من غيرها حيث كانت نسبتها 15.3% من إجمالي البحوث المذكورة. تليها الموضوعات المتعلقة بالثقافة والفولكلور وما تشتملان عليه من قيم وعادات وتقاليد بنسبة 12%. واحتلت دراسات الجريمة والسلوك الانحرافي المرتبة الثالثة بنسبة 9,9% واحتلت الأعمال النظرية المرتبة الرابعة بنسبة 7.6%. وشغلت دراسات القرية المصرية المرتبة الخامسة¹¹. ويذكر ذات المؤلف أن الأبعاد الديناميكية للواقع الاجتماعي والثقافي كالصراع الثقافي والقيمي، أغفلت تماما حتى بداية السبعينيات وهي دراسات محدودة.

ولقد زرنا جامعة عين شمس مؤخرا واطلعنا على مكنوزها ولاحظنا مستوى تقدم البحوث على مستوى الطرح والمنهج والاقتراب من الواقع. كما تحاورنا مع بعض الأساتذة القدامى والجدد ولاحظنا الفارق الكبير بين الجيلين في الاهتمامات والتوجهات.

كما سمحت لنا الزيارات التي قمنا بها في إطار المنح – قصيرة المدى – المقدمة للباحثين في الجزائر، بالاطلاع على واقع التكوين

والبحث ومقابلة بعض الأساتذة والباحثين في مختلف الجامعات العربية مما يسمح لنا بإبداء بعض الملاحظات الأولية كالقول أن الهاجس واحد في جميع الأقطار ويكمن في السعي والعمل لتحقيق الفعالية في المجتمع وترقية مستوى الطلبة والمطالبة باتساع رقعة الحرية والتخلي عن الاستبداد الذي تمارسه بعض سلطات الدول العربية. كما نسجل اختلافات في ترتيب التخصصات وفي البرامج فمثلا في جامعات الخليج العربي نلاحظ هيمنة تخصص العمل الاجتماعي والخدمة الاجتماعية بغرض تحقيق مخرجات يمكن توظيفها في مختلف المؤسسات، أما في الجامعات الأردنية فيتم التركيز على تخصص التنمية والتخطيط والإدارة. كما سجلنا توجه الباحثين في المغرب إلى الدراسات الأنثروبولوجية الثقافية وقد عرف التخصص صعوبات عديدة بحيث بقي لسنوات عديدة ملحقا بالفلسفة. وسنكتفي في العنصر الموالي، بعرض بعض المعطيات الخاصة بواقع التكوين وتطوره في الجزائر مع الإشارة أن واقع التكوين يختلف عنه من قطر لآخر كما ونوعا وعليه لا يمكن التعميم.

علم الاجتماع في الجزائر

احتضنت لجزائر كبقعة جغرافية ميلاد علم العمران البشري لمؤسسه العلامة عبد الرحمن ابن خلدون والذي لم يكتف بالتنظير بل استقرأ الواقع الاجتماعي باستخدام المنهج التاريخي العلمي مستخدما تقنيات الملاحظة والمقارنة والتعليل بموضوعية مما مكّنه من إعادة بناء التاريخ الاجتماعي للمجتمعات المغاربية على أساس شبكة من العلاقات

والقوانين الاجتماعية ما تزال صالحة نسبيا للاستخدام بعد مرور عدة قرون. وقد شرع في تدريس علم الاجتماع في الجزائر سنة 1958 في جامعة العاصمة فقط، وبعد الاستقلال عرف التخصص تطورا كيميا وكيفيا.

ولقد نشأ معهد العلوم الاجتماعية سنة 1974، وتم تعريب التدريس نهائيا سنة 1980، وأول دفعة ماجستير كانت سنة 1982، وحاليا هناك 22 قسما لعلم الاجتماع في مختلف الجامعات والمراكز الجامعية.

وعلى المستوى الأكاديمي يؤرخ للدراسات السوسيولوجية ابتداء من الاستعمار الفرنسي أو ما يعرف بالسوسيولوجيا الكولونيالية وهي تلك الدراسات والأعمال التي أجريت خلال المرحلة الاستعمارية في الجزائر والتي عملت على دراسة المجتمع الجزائري والتتقيب في بنياته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وذلك محاولة منها لفهم الميكانيزمات التي تتحكم في البنى الاجتماعية والثقافية سواء لخدمة الإيديولوجيا الاستعمارية أو لخدمة البحث العلمي، إذ عملت السلطات الفرنسية على دراسة البناء الاجتماعي للشعب الجزائري والتتقيب عن مواطن القوة ومواطن الضعف في هذا البناء عن طريق جيش من العملاء والباحثين الانثروبولوجيين والضباط والأكاديميين وذلك بغية تفكيك المجتمع ومحو مقوماته الروحية والوطنية وزرع الأفكار الهدامة وزرع البدع والخرافات وانتهاج سياسة التجهيل¹².

ولم تكن كل الدراسات السوسيولوجية في الحقبة الاستعمارية موجهة لخدمة مصالح الاستعمار فقط بل منها من كانت دراسات سوسيولوجية أكاديمية بحتة قام بها مجموعة من الباحثين الأكاديميين الذين قاموا بدراسات جادة في هذا المجال، ومن بينها ما قام به عالم الاجتماع "جاك بيرك" Jacques Berque (1910-1995) وترك ما يزيد عن 43 مؤلف وما يقارب 200 مقال ورغم قيامه بمهام في الإدارة الاستعمارية إلا أنه استطاع أن يقوم بالقطيعة مع الإيديولوجية الكولونيالية¹³.

ومن بين العلماء الذين ساهموا في تأسيس علم الاجتماع في الجزائر نجد ماسكراي (Masqueray) الذي عاش في الفترة ما بين (1883-1994) والذي كان يدير مدرسة الآداب العليا في الجزائر، وقد كان رائدا من رواد المدرسة الانقسامية التي جمعت بين تحليل الميكانيزمات الداخلية والخارجية للمجتمعات وعلى العلاقات القبلية واعتبرتها خصوصية اجتماعية مغربية بحتة، ويتميز هذا التحليل الانقسامي بحيويته في تبسيط المعطيات واستخدام الرسوم البيانية والرموز والأشكال التخطيطية، فضلا عن استعمال الإحصائيات والمقارنات. (جمال معنوق، 2007، ص16).

ولقد قام ماسكراي بدراسة مختلف القبائل والعروش الجزائرية من عرب وقبائل وميزاب وذلك بالتقرب منها والإقامة مع سكانها كم منطقة ميزاب التي مكث فيها لأكثر من شهرين، أما الأطروحة التي قام بها تحت اسم

Formation des cites فتعد من أشهر أعماله، وقد بين فيها أن المجتمع البربري متكون من طبقات تركز أساسا على التضامن والتلاحم. ولا يمكن الحديث عن مرحلة التأسيس دون ذكر أعمال بيير بورديو. Pierre Bourdieu وأهمها "سوسيولوجية الجزائر". ولقد شكلت منطقة القبائل ميدانا لدراساته الميدانية . و تتلمذ على يد هؤلاء الباحثين ،عدد كبير من الطلبة الجزائريين والمغاربة الذين كانوا يدرسون علم الاجتماع ضمن الفلسفة في المعهد الذي تم إحداثه في جامعة الجزائر سنة 1952 وهم الذين تابعوا المسيرة السوسيولوجية في الجزائر وشمال إفريقيا خاصة بعد الاستقلال. وبعد الاستقلال بقي علم الاجتماع في الجزائر متأثرا من حيث المناهج والبرامج بالمدرسة الفرنسية وظلت السوسيولوجيا الكولونيالية تدرس في الجامعات الجزائرية رغم الاستقلال وظهر ذلك واضحا في الأعمال والكتابات التي تمت في تلك المرحلة من طرف العديد من علماء الاجتماع الجزائريين من الجيل الأول وحتى الثاني، من حيث اللغة المستعملة (الفرنسية) والخطاب الفرانكفوني الذي طغى عليه الطابع الدوركهائمي، وهذا نظرا لتتلمذ العديد من الجزائريين على الباحثين الفرنسيين. وشهدت سنوات السبعينيات تحولات كثيرة في الدولة الجزائرية والمجتمع بشكل عام، حيث توالى العديد من الإصلاحات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتي مست قطاع التعليم العالي كباقي القطاعات الأخرى، لهذا كانت الممارسة السوسيولوجية التطبيقية في الجزائر جد غنية وثرية في هذه الحقبة وكان لها الأثر البارز والتدخل

الفاعل في متابعة حجم التغيرات الحاصلة في الجزائر، والعمل على تحريك البحث العلمي لدراسة عوامل دفع عجلة النمو الاقتصادي والرفي الاجتماعي. كذلك نجد أن علم الاجتماع والمنشغلين به في تلك المرحلة قد جندوا للدفاع عن الإيديولوجية الاشتراكية، أي إيديولوجية الحزب الحاكم. ولا يختلف اثنان في القول بأن علم الاجتماع في هذه المرحلة قد تحول من علم أكاديمي إلى علم إيديولوجي أي مواليا لسياسة الحزب الحاكم، وأصبح محتوى الدروس، خطاب إيديولوجي يعمل على تمجيد الاشتراكية وتدنيس الرأسمالية. كما أن كل التخصصات في علم الاجتماع التي كانت تمارس في تلك المرحلة لم تأتي صدفة أو لأغراض علمية بحتة، بل جاءت لتساير المشروع الاشتراكي الذي تبنته الدولة الجزائرية، فهكذا نجد مثلا تخصص علم اجتماع الريفي – الحضري، وذلك تجاوبا مع الثورة الزراعية، ونفس الشيء لعلم الاجتماع الصناعي الذي جاء خدمة للثورة الصناعية التي أطلقها النظام حينها، وعلى هذا الأساس انقسمت الساحة السوسيولوجية إلى قسمين: فأصبح هناك علم اجتماع ثوري تقدمي المتشعب بالإيديولوجية الاشتراكية الماركسية، وقسم آخر وقف في وجه الاشتراكية مفضلا المعسكر الرأسمالي، وبالتالي انقسمت الاجتماعية وفق هذين التوجهين وسار علم الاجتماع في اتجاهين متناقضين.

وفي المقابل وجدت، نسبة ضئيلة من المنشغلين بعلم الاجتماع الذين عملوا على ممارسة السوسيولوجيا بشكل علمي محض بالرغم من

التهميش والإقصاء، بل العديد منهم قرر الهجرة، كما أن أعمال الطلبة المتعلقة بإعداد الرسائل الجامعية للتخرج كالليسانس، دكتوراه، لم تتجوا من تلك الضغوطات والتوجيهات. أما عند نهاية الثمانينات، فقد شكلت هذه المرحلة منعطفا حاسما بالنسبة للمسيرة السوسيولوجية في الجزائر، فبعدما كان هذا العلم في المرحلة التي سبقت علما إيديولوجيا ثوريا، أصبح مع التوجه الليبرالي الجديد للدولة علما منبوذا، فاقد لكل المكاسب التي حققها في المراحل السابقة، وهذا بالرغم من ضآلتها، فنجد أن الخطاب الرسمي في هذه الفترة قد تغير موقفا وعملا اتجاه العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع خاصة، وأصبحت كل الأنظار متجهة نحو العلوم الطبيعية والتكنولوجية، وذلك باسم التغيير والتقدم.

وتطرح منذ عقدين من الزمن إشكالية العلاقة بين التعليم في العلوم الاجتماعية وتطور الوسط الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر بشكل جديد، فالجزائر واجهت في السنوات الأخيرة، مشكلات مختلفة ناتجة عن الرهانات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة المفروضة عن العولمة ومنه ضرورة التكيف مع هذه التحولات السريعة. ومن ناحية أخرى مسألة وجود معادلة لا متوازية بين البرامج التكوينية في العلوم الاجتماعية ومستوى الطلبة من جهة ومن ناحية أخرى حاجة وتطور المجتمع. ولقد نجم عن هذه الوضعية مطلب الأساتذة والباحثين لإعادة النظر في التوجيه والتكوين لتجاوز الأشكال التقليدية والتكيف مع

مستلزمات العولمة والمنافسة والتقدم الإنساني والاجتماعي وعمليات
التثاقف¹⁴.

وبدأت الإصلاحات تتحوّل من أحاديا ورسميا كما بدأ توجيه
الطلبة وفق المعدلات وعدد المناصب وأثر ذلك سلبا على مستوى
التكوين في علم الاجتماع وبالأخص منذ 1990. وبلغ عدد الطلبة
المسجلين في علم الاجتماع 25,13% من مجموع العلوم الاجتماعية
عام 2004 أما عن التخصصات الموجودة فيمكن حصرها فيما يلي:
تنظيم وعمل، تربوي، ثقافي، حضري، ديمغرافي.

وقد أحصيت دراسة المواضيع المتناولة في أطروحات الماجستير
بين 1984-2005 في الجامعات الثلاث: قسنطينة، وهران، الجزائر
من مجموع 461 أطروحة. واستنتجت هيمنة المواضيع ذات الطابع
التنظيمي والتسييري بالدرجة الأولى ثم ذات الطابع التربوي¹⁵.

ونلاحظ أن هيمنة تخصص تنظيم وعمل وتخصص تنمية الموارد
البشرية في علم الاجتماع واضح في مشاريع التكوين على مستوى
الليسانس، والماستر ومدارس الدكتوراه في كل الجامعات والمعاهد في
الجزائر.

ومن خلال مناقشة إشكالية واقع علم الاجتماع في الجامعة
الجزائرية مع الأساتذة يمكننا القول أن مسألة علم الاجتماع لا تطرح
في طبيعة العلم في حد ذاته بل في علاقته بالمجتمع أو بالأحرى بنفيعته

في المجتمع. ما يعتب على هذا التخصص حسب المتخصصين، هو غياب نماذج تطبيقية ملموسة لهذا العلم في الحياة الاجتماعية وفي حل المشكلات. وهذا الطرح هو ما جعل العلوم الاقتصادية أكثر استقطابا، وهذا ما يجسده الخطاب الرسمي حين يقتصر النشاط الاقتصادي على الإنتاجية والمداخيل أو الربح ويتناسى أن محرك النشاط هو العمل. فالعمل ذا قيمة مزدوجة، يوجد الثروات والرفاهية ومن جهة أخرى، يعد من عوامل الاندماج الاجتماعي، ومنه الاهتمام المتزايد في الآونة الأخيرة بتخصص تنمية الموارد البشرية.

ومن هذا العرض المختصر لمسيرة علم الاجتماع في الوطن العربي على العموم وفي الجزائر خاصة، يمكننا القول أن البدايات الأولى للبحوث السوسيولوجية جاءت على أيدي غير متخصصين، فأثرت تخصصاتهم في أعمالهم وتوجهاتهم (متخصصون في القانون، والاقتصاد والتاريخ..). ثم بات المتخصصون موظفون رسميون مضطرين للعمل للحفاظ على الحياة والراتب.

أما حاليا، فمعظم البحوث المعاصرة ذات طابع تجزيئي تطبيقي بحيث تعتمد على فكرة من هنا وأخرى من هناك ثم تنتقى عينة بطريقة يقال عنها عشوائية منظمة ثم تصمم استمارة تسمح باستخراج جداول طولية وعرضية ونسب مئوية للمعطيات وينتهي الأمر بعرض نتائج دون الرجوع إلى السياق الاجتماعي والثقافي، ولقد ترتب على تناول التجزيئي عزل الظواهر لا عن سياقها البنائي الأشمل، فحسب بل عن

سياقها التاريخي مما أفضى إلى ما يسمى بانسداد الأفق التاريخي في البحث السوسيولوجي. وجل دراسات التغير الاجتماعي تكتفي بدراسة مظاهر السلوك والعلاقات دون سبر غور دوافع السلوك ومحدداته أي تهتم بظاهر الأشياء وشكلها دون الاهتمام بمضامينها.

وكما أن البعد العملي لم يكن في مركز اهتمام الأبحاث الأكاديمية في الجزائر على الأخص، وذلك بسبب القطيعة الفعلية والغير معلنة بين التكوين والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية واستبعاد الاجتماعيين عنوة عن المشروع الاجتماعي والذي يبدو للكثير أنه الغائب الأكبر.

ثالثا: المجتمعات العربية والسوسيولوجيا، بين الرفض والحاجة والضرورة

يمر المجتمع العربي اليوم مع ما ينعت إعلاميا بالربيع العربي، بلحظة تاريخية بالغة التوتر من حيث إعادة الصياغة وترتيب الأوضاع والمراكز والعلاقات داخل التشكيلة الاجتماعية القائمة حيث تتحلل وتتفكك بنى وعلاقات تقليدية وتتشأ تكوينات اجتماعية وعلاقات إنتاج وتوزيع جديدة. ومما لاشك فيه أن هذا الحراك ليس وليد ظروف آنية بل نتاج مراحل متعاقبة. ولقد ظلت المجتمعات العربية لعقود من الزمن، توصف على العموم بكونها مجتمعات تقليدية لكن اكتساح التكنولوجيا كل المعمورة دون استثناء قلص إلى حد كبير من خاصية "تقليدية" التي تلازم هذه المجتمعات وغيرها من المجتمعات. وهذا ما استدركه

جيدنز: "على امتداد قرنين فقط أو نحو ذلك، وقعت طائفة من التغيرات الاجتماعية الكاسحة التي أخذ وضعها يزداد سرعة هذه الأيام، ومع أن هذه التغيرات قد ظهرت في الأصل في أوروبا الغربية إلا، أنها أصبحت الآن عالمية في مداها وتأثيرها، وقد عملت جميعها على تفكيك أشكال التنظيم الاجتماعي التي عاشت في ظلها البشرية منذ سنوات من تاريخها السابق"¹⁶.

وحتى وإن استمرت بعض المظاهر التابعة لتنظيمات القديمة في الوجود والمقاومة، فإن الطابع العام يوحى بالتحولات الشاملة واكتساح التكنولوجيا الحياة العامة والممارسات اليومية وبات أخطبوط الإعلام يمتص الأفراد نحو شبكاته المعقدة والبسيطة في نفس الوقت، أو وعلى حد قول ألان تورين، "أما اليوم وبعد انقضاء قرنين على انتصار الاقتصاد على السياسة، فقد باتت المقولات الاجتماعية مبهمة تترك في الظل قسما كبيرا من تجربتنا المعاشة، لا سيما أن القضايا الثقافية بلغت من الأهمية، حدا يفرض على الفكر الاجتماعي الانتظام حولها، إن البحث في النقطة المركزية لهذا المشهد الجديد يقودنا مباشرة إلى موضوع الإعلام الذي يشير إلى ثورة تكنولوجية تظهر مفاعيلها الاجتماعية والثقافية في أي مكان. أهم هذه المفاعيل هي غياب كل حتمية تكنولوجية في هذا المجتمع الإعلامي مما يفصل تماما عن المجتمع الصناعي حيث كان يتعذر فصل التقسيم التقني للعمل عن العلاقات الاجتماعية للإنتاج"¹⁷.

ومع الاعتراف بصفة الشمولية واكتساح مظاهر العولمة فإن المجتمعات العربية تبقى تحتفظ بخصوصياتها وحاجياتها. ومثاله أنه في بعض البرامج العربية والتي تعرض حاليا والمعنون "كيف يفكر العرب" وفي سؤال ما الذي يحلم به العرب حقق الاحتمال الأول والمتمثل في توحيد التأشيرة، أعلى نسبة، يليها في المرتبة الثانية مطلب إنشاء سوق اقتصادية موحدة.

يبعث هذا المطلب والحلم إلى التساؤل التالي: أين هي المبادرات الساعية نحو هذه المطالب المشروعة والممكنة في زمن التكتلات الدولية. كما يبعث هذا المطلب إلى الاعتراف بدرجة الوعي الجماهيري بأهمية التكتل في هذه المرحلة الحاسمة وبالحاجة الملحة إلى مشاريع تنموية يواجه بها العرب الهيمنة الاقتصادية والثقافية الغربية. كما يبعث هذا التساؤل إلى تساؤل آخر: أين هي الأبحاث السوسيوولوجية التي تحلل بصدق واحترافية علمية وتفسر هذه المطالب؟

قد يكون من الأحسن الحديث عن الفاعلية والتفاعل بين البنى الاجتماعية المختلفة والسوسيوولوجيا في بلداننا العربية الإسلامية بدل الحديث عن التقبل والقابلية. وفي ظل هذه التغيرات على المستوى الاجتماعي والعلمي، هل يعقل أن نستمر في العمل بنفس الآليات الكلاسيكية، دون شك يجتمع العلماء والباحثين العرب على ضرورة التغيير ولكن في ظل أي شروط؟ أول هذه الشروط حسب الأستاذ

الدكتور علي فرغلي هي الحرية، فعلم الاجتماع لا يمكن أن يتحقق في ظل الاستبداد¹⁸.

كما يركز معظم الباحثين الذين تمت مقابلتهم على مسألة تمويل البحوث. ونقدم بدورنا بعض المقترحات لتفعيل البحوث السوسيولوجية في الوطن العربي:

— التركيز على الدراسات الميدانية بشكل واسع، ويتطلب ذلك دعماً مالياً معتبراً، ولذلك نقترح إبرام نوع من الشراكات بين المخابر وتوحيد الجهود بحيث يمكن القيام بمسوح وطنية وقومية، ويتكفل كل مخبر بمجاله الجغرافي، لنؤسس مراكز بحوث كما هو الحال في العديد من البلدان. وتكون هذه الدراسات ملهمة بالمجتمع ككل مما يسمح بالحديث عن تعميم النتائج ومعرفة معمقة وشاملة للقطر وهكذا فقط نستطيع الحديث عن التخطيط والاستشراف واستكمال حلقة البحث المتمثلة في التنبؤ.

— الاطلاع الواسع على الدراسات السوسيولوجية في مجتمعات متماثلة من حيث التكوين والخصائص بقصد معرفة المسارات الواقعة مع إدراكنا أن الذي ينطبق على مجتمع "س" لا يمكن أن ينطبق على مجتمع "ع" ولكن نظام السببية وما يقتضيه من كون، إذا وجدت نفس العوامل بشكل متكرر ومتماثل فإن احتمال وقوع نفس النتائج يكون بنسبة كبيرة.

— ربط الأجزاء بالكل والكل بالجزء على مستوى التنظير والتحليل فعملية التخطيط واستشراف المستقبل تستدعي الذكاء والخيال السوسيولوجي والقدرة على التحكم في تفسير العلاقات الوظيفية والمتنازعة كما هو واقع في الحقل السوسيولوجي الحالي¹⁹. ومثاله إذا أردنا أن نبحث في مستقبل المدرسة العمومية في ظل تنامي المدارس الخاصة وتزايد الإقدام عليها من طرف الأولياء علينا أن نفهم ونحلل ونفسر ذلك في إطار سياسة التوظيف والانفتاح الاقتصادي أي في ظل المشروع الاجتماعي الذي تعد المنظومة التربوية جزء منه وكذلك نحو إعادة تشكيل البناء الطبقي في الجزائر والذي من معالمه اختيار المدرسة المناسبة للأبناء.

— إشراك الاجتماعي في التخطيط التنموي فعملية إشراكه وإقحامه، تحفزه على خلاف تهميشه وعملية إبعاده التي قد تجعله يعمل في الاتجاه المعاكس.

— الرجوع إلى القرآن الكريم والأحاديث النبوية بتدبر وإدراك ولو بالاستعانة بعلماء الفقه واللغة لما يتضمنه من قوانين اجتماعية أزلية صالحة لكل زمان ومكان.

— إعادة النظر في التكوين الجامعي، من حيث التوجيه والبرنامج، والتخصصات:

أولاً: من حيث التوجيه، فلا يعقل أن نوجه إلى علم الاجتماع أضعف المعدلات، حتى أنه شاع توجه بعض الفئات من الموظفين اختيار علم الاجتماع كونه تخصص الحصول على الشهادة فيه من أبسط الأمور.

ثانياً: البرامج بالنسبة للتكوين في الجذع المشترك، نلح على ضرورة التركيز على المؤلفات وإجبار الطلبة على قراءة المصادر، ومثاله المقدمة لصاحبها عبد الرحمن ابن خلدون، البروتستانتية والرأسمالية لماكس فيبر، الخيال السوسيولوجي لرايت ميلز، وبذلك يتمكن الطالب من فهم عمليات التفسير وبناء العلاقات وكيفية التطوير بدل التكوين القائم على المؤلفين ومقتطفات متفرقة ونظريات مجردة جاهزة.

ثالثاً: على مستوى التخصصات، يشهد التكوين في علم الاجتماع كما هو مبين أعلاه اقتصاره على التخصصات ذات المنحى الاقتصادي بحجة التوظيف، حتى أن محتوى بعض عروض التكوين مستمدة من علوم الاقتصاد وفي هذا ابتعاد كلي عن الماهية السوسيولوجية كما حددها المؤسسون ومن وتبعهم من المجددين بحيث يختفي بعد النقد والاستشراف الضمني. مما لاشك فيه أن مثل هذه التخصصات لها من الأهمية في تدعيم المؤسسات الاقتصادية والإدارية ولكن من غير الممكن حصر علم الاجتماع في هذا البعد التحليلي، ومنه علينا تفعيل بعض

التخصصات كعلم الاجتماع السياسي والثقافي ويوجه إليه الطلبة الذين يمتلكون القدرة على التنظير والاستشراف.

رابعاً: نلح على الابتعاد عن النمطية وفتح المجال للفكر والاجتهاد فمهما ادعينا الصرامة المنهجية والالتزام بالموضوعية فإن علم الاجتماع يبقى علماً إنسانياً اجتماعياً وكل المقاربات النظرية المعاصرة تبنت هذه المسلمة .

وأخيراً نتجراً ونقول أنه على السلطة وأصحاب القرار أن يكون لهم موقفاً واضحاً اتجاه تدريس علم الاجتماع في الدول العربية ونخص بالذكر الجزائر، إما أن نتقبله بماهيته ووظائفه ورهاناته أو نرفضه ونتوقف عن توجيه الطلبة الذي لم نجد لهم مقعداً بيداغوجياً في تخصصات أخرى.

وخلاصة القول، وعلى حد قول تورين "الإنسان السوسولوجي لا تقوده مصلحته ولكن ما ينتظر منه"، فإما أن نكون أو لا نكون، أما أن نبقى على الهامش مطأطئي الرؤوس دون فاعلية فذلك لا يتلاءم بتاتا مع خصوصية العلم الذي ندعي امتهانه.

الهوامش:

- 1- فيليب كابان، جان فرانسوا دورتييه، علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية، ترجمة إياس حسن، دار الفرقد للطباعة والنشر، سوريا، دمشق، 2010، ص 5.
- 2- نفس المرجع، ص ص. 14-17.
- 3- ألفن جولدنر، الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي، ترجمة علي ليلي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2004، ص 693.
- 4- نفس المرجع، ص 694.
- 5- علي ليلة ومحمد الجوهري، التغير الاجتماعي والثقافي، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2010، ص 378.
- 6 - نفس المرجع، ص 379.
- 7- نفس المرجع، ص 366.
- 8- ألان تورين، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة جورج سليمان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 8.
- 9- أنتوني جيندز، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة أحمد زايد وآخرون، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، ط2، 2006، ص 18.
- 10- عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، عالم المعرفة، الكويت، 1981، ص 178.
- 11- نفس المرجع، ص 186.
- 12- جمال معتوق، السوسيولوجية الكولونيالية من أجل قراءة نقدية جديدة، مجلة أفاق لعلم الاجتماع، العدد الأول، البلدة، 2007، ص 7.
- 13- نفس المرجع، ص 11.

- 14- Mohamed Benguerna, les sciences sociales en Algérie, Cread, Alger, 2011.
- 15- Azzedine Lamaria, l'enseignement. de la sociologie en Algérie à l'épreuve des réformes, Cread, Alger, 2011, pp. 48,50,66.
- 16- أنتوني جين، مرجع سابق، ص 20.
- 17- ألان توران، مرجع سابق، ص ص 13-14.
- 18- مقابلة مباشرة أجريناها مع الأستاذ الدكتور علي فرغلي، جامعة عين شمس، يوم 24 ديسمبر 2016.
- 19- Bruno Latour, changer de société, refaire de la sociologie, éd. la découverte, Paris, 2000.